

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزادات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية.

The Impact of Digital Transformation on Enhancing Transparency and Integrity in Government Tenders: A Case Study of the "Unified Procurement Platform" in Egypt and the "Etimad" Platform in Saudi Arabia.

لطفي أبوالمجد موسي دياب *

كلية العلوم الإدارية والإنسانية

كليات بريد الاهلية، المملكة العربية السعودية

loafymousa5@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2025/11/10 - تاريخ القبول: 2025/12/02 - تاريخ النشر: 2025/12/28

الملخص: تعد المزادات الحكومية ركيزة استراتيجية لتحقيق التنمية وضمان كفاءة الإنفاق العام. إلا أن الأنظمة التقليدية واجهت تحديات تمثلت في البيروقراطية وضعف الشفافية ومخاطر الفساد، مما استوجب التحول الرقمي كضرورة حتمية لتعزيز الحوكمة.

تبرز المنصات الإلكترونية كحل جذري لتقليل التدخل البشري وضمان العدالة التنافسية. لذا، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الرقمنة قانونياً من خلال مقارنة "منصة الشراء الموحد" المصرية و"منصة اعتماد" السعودية، للإجابة على التساؤل: كيف ساهم التحول الرقمي في تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة في المناقصات الحكومية؟

الكلمات المفتاحية: المزادات الحكومية، التعاقدات الحكومية، الرقمنة، الفساد الإجرائي، النزاهة التعاقدية، العدالة التنافسية، المنصات الرقمية، الكفاءة الحكومية، منصة اعتماد، منصة الشراء الموحد.

Abstract: In the field of public financial management, government auctions serve as a strategic pillar for achieving development and ensuring efficient public spending. However, traditional systems faced challenges such as bureaucracy, lack of transparency, and corruption risks, making digital transformation an imperative necessity to enhance governance.

Electronic platforms have emerged as a radical solution to reduce human intervention and ensure competitive fairness. Accordingly, this study aims to legally analyze the impact of digitalization by comparing Egypt's "Unified Procurement Platform" and Saudi Arabia's "Etimad Platform," seeking to answer the central question: How has digital transformation contributed to enhancing the principles of transparency and integrity in government tenders?

Keywords: Digital Transformation- Governance- Government Tenders/Auctions- Integrity.

* المؤلف المرسل: لطفي أبوالمجد موسي دياب

مقدمة:

تعدّ المزايدات الحكومية ركيزة أساسية في إدارة المالية العامة، ووسيلة محورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي لا تقتصر على كونها مجرد إجراءات لشراء السلع أو الخدمات، بل تُشكل آلية حيوية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتعكس كفاءة الأداء الحكومي. وعلى الرغم من الأهمية القصوى لهذه المزايدات، إلا أن الأنظمة التقليدية التي كانت تُدار بها في الماضي كانت عرضة للعديد من التحديات، أبرزها محدودية الشفافية، والفساد، والبيروقراطية، مما كان يؤثر سلباً على النزاهة والعدالة التنافسية.

ومع التطور التكنولوجي المتسارع، أصبح التحول الرقمي ليس مجرد خيار، بل ضرورة حتمية لتحسين الأداء الحكومي. وفي هذا السياق، برزت أهمية استخدام المنصات الإلكترونية في إدارة المزايدات الحكومية كحل جذري لمعالجة أوجه القصور التقليدية. لقد أثبتت التجربة العالمية أن الرقمية تساهم بفاعلية في تعزيز الشفافية من خلال توفير المعلومات بشكل مفتوح، وتضمن النزاهة عبر تقليل التدخل البشري والحد من الممارسات غير القانونية.

وفي إطار السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤى الإصلاح الاقتصادي، خطت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية خطوات واسعة نحو رقمية خدماتهما الحكومية. تجلّى ذلك بوضوح في إطلاق نظامين إلكترونيين متكاملين للمزايدات والمشتريات الحكومية؛ وهما "منصة الشراء الموحد" في مصر، و"منصة اعتماد" في السعودية. تمثل هاتان المنصتان قفزة نوعية في إدارة الإنفاق العام، وتثير تساؤلاً جوهرياً حول مدى نجاحهما في تحقيق الشفافية والنزاهة المنشودتين.

تتناول هذه الدراسة بالتحليل والمقارنة أثر التحول الرقمي على المزايدات الحكومية من خلال دراسة حالة النظامين المصري والسعودي. وتهدف إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي: "كيف أسهم التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية، وما هي أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين تجربة 'منصة الشراء الموحد' و'اعتماد'؟". ومن خلال هذه المقارنة، يسعى البحث إلى تقديم تقييم شامل للتجربتين، واستخلاص الدروس المستفادة، وتقديم توصيات تساهم في تطوير آليات عملهما لتحقيق أقصى درجات الفعالية في إدارة الموارد العامة.

إشكالية البحث: على الرغم من أهمية المزايدات، تواجهها تحديات كبيرة تتعلق بالشفافية والنزاهة، مما يفتح الباب أمام ممارسات الفساد. يطرح البحث تساؤلاً رئيسياً: "كيف يسهم التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية، وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين التجربة المصرية (منصة الشراء الموحد) والسعودية (اعتماد) في هذا الصدد؟

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

• أهداف البحث:

1. بيان الإطار القانوني والآليات التقليدية للمزايدات الحكومية في كل من مصر والسعودية.
2. تحديد مفهومي الشفافية والنزاهة في سياق المزايدات الحكومية.
3. تحليل دور التحول الرقمي في معالجة أوجه القصور في الأنظمة التقليدية.
4. إجراء دراسة حالة تحليلية لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية.
5. استخلاص النتائج والتوصيات لتعزيز الفعالية في كلا النظامين.

• منهجية البحث:

- المنهج الوصفي التحليلي: لوصف وتحليل الأنظمة القانونية والآليات الإلكترونية للمزايدات.
- المنهج المقارن: لمقارنة التجربتين المصرية والسعودية.

خطة البحث:

المبحث الأول: المفهوم وأهمية المزايدات الحكومية والشفافية والنزاهة في العقود الإدارية

المطلب الأول: مفهوم المزايدات والأهمية الاقتصادية والإدارية للمزايدات.

المطلب الثاني: مفهوم الشفافية والنزاهة في العقود الإدارية

المبحث الثاني: التحول الرقمي وأثره على المزايدات الحكومية: دراسة حالة مقارنة

المطلب الأول: التحول الرقمي كأداة لتعزيز الشفافية والنزاهة

المطلب الثاني: دراسة حالة النظام المصري: "منصة الشراء الموحد"

المطلب الثالث: دراسة حالة النظام السعودي: "اعتماد"

المطلب الرابع: تحليل مقارنة بين "منصة الشراء الموحد" و"اعتماد"

الخاتمة:

• النتائج:

○ ملخص لأهم النتائج التي توصل إليها البحث حول فعالية الأنظمة الرقمية في تعزيز الشفافية والنزاهة.

○ تأكيد على أن التحول الرقمي خطوة أساسية ومهمة في تطوير المزايدات الحكومية.

• التوصيات:

○ توصيات لتحسين أداء الأنظمة الرقمية في كلا البلدين (مثل: تعزيز الوعي، التدريب، تطوير البنية التحتية).

○ مقترحات لتطوير الإطار القانوني بما يتناسب مع التحول الرقمي.

○ دعوة لتبادل الخبرات بين الدول العربية في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع:

• القوانين واللوائح المصرية والسعودية ذات الصلة.

• الكتب والمقالات القانونية.

• تقارير الهيئات الحكومية المعنية (الرقابة الإدارية، هيئة مكافحة الفساد، وزارة المالية).

• الدراسات الأكاديمية والرسائل العلمية.

• المواقع الإلكترونية الرسمية (منصة الشراء الموحد، منصة اعتماد).

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

المبحث الأول: المفهوم وأهمية المزايدات الحكومية والشفافية والنزاهة في العقود الإدارية

المزايدات الحكومية هي مجموعة من الإجراءات والضوابط القانونية التي تتبعها الجهات الحكومية لشراء السلع، أو الحصول على الخدمات، أو تنفيذ المشاريع. تعد أداة إدارية حاسمة تهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الحصول على أفضل قيمة مقابل المال العام. إنها ليست مجرد عملية شراء، بل هي عملية تنظيمية تضمن تحقيق أقصى درجات النزاهة والشفافية، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين، ويشجع المنافسة العادلة بين المتعهدين والمقاولين.

الشفافية: تعني وضوح الإجراءات وسهولة الوصول إلى المعلومات. في العقود الإدارية، تتجلى الشفافية في الإفصاح الكامل عن شروط المزايدات، وتفاصيل العروض المقدمة، وآليات البت والترسية. الهدف هو ضمان أن تكون جميع القرارات واضحة للجميع، وأن لا توجد أي أسرار قد تؤدي إلى ممارسات غير قانونية¹.

النزاهة: ترتبط بمكافحة الفساد وتوفير معاملة عادلة لجميع المتنافسين. النزاهة في العقود الإدارية تعني منع استغلال النفوذ، وتجنب تضارب المصالح، والقضاء على أي شكل من أشكال الرشوة أو التواطؤ. إنها تضمن أن يتم اختيار العرض الفائز بناءً على الجودة والسعر فقط، دون أي اعتبارات شخصية.

هذان المفهومان مترابطان بشكل وثيق، فالشفافية هي الآلية الرئيسية التي تتيح تحقيق النزاهة. بدون وضوح الإجراءات، يصعب كشف ممارسات الفساد، مما يؤكد أن الشفافية هي أساس النزاهة في العقود الإدارية.

المطلب الأول: مفهوم المزايدات والأهمية الاقتصادية والإدارية للمزايدات.

المطلب الثاني: مفهوم الشفافية والنزاهة في العقود الإدارية.

المطلب الأول: مفهوم المزايدات والأهمية الاقتصادية والإدارية للمزايدات.

المزايدات هي عملية بيع أو شراء الخدمات والخدمات عن طريق تقديمها للمزايدة، ولا تشمل عروض المزايدين، ثم بيع السلعة إلى أعلى سعر وصلت له². وهي عبارة عن تمرين تقوم به الشركات والحكومات

¹ - الحجازي، رمزي. (2016). الحماية المدنية للمستهلك بعد التعاقد الإلكتروني من المستهلك (ط 1). منشورات الحلبي الحقوقية. ص152.
² - McAfee، Dinesh Satam، McMillan، Dinesh (1987)، "Auctions and Bidding" (PDF)، Journal of Economic Literature، American Economic Association، 738-699، ص. 25، ج. 25، (نُشر في يونيو 1987)، JSTOR: 2726107، 2008-06-25.

عند الحاجة إلى البيع أو تخطيط أحد المشاريع الاستثمارية³. يتم الإعلان عن المزايدة قبل المزاد بفترة مكان المزايدة وموعدها. المشاركون في تقديم جوائزهم وينتهي بأخذ أعلى سعر مُقدم⁴

الأهمية والإدارية الاقتصادية للزيادات:

• **تحديد القيمة السوقية:** لاحقاً المزايدات للسوق تحديد القيمة الحقيقية أو الأصلية من خلال العطاءات حتى النهاية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى بيع النسخة الأصلية بقيمتها السوقية أو أعلى منها، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب عظيمة للبائع

• **طريقة سريعة:** للمزايدات جدول محدد، ولم تستمر سوى أسابيع، مما يؤدي إلى تسريع عملية البيع. يمكن أن يكون هذا مفيداً للبائعين الذين يريدون بيعاً سريعاً أو خامساً لتصفية أصولهم على الفور

• **ليس لديها:** عدم القدرة على البيع في البيع. يتباهى بالمزيد لا بفرصة المساهمة في تقديم العطاءات، مما يميز العدالة والقضاء على أي من المهتمين.

• **تحقيق المتطلبات الاقتصادية:** من خلال اكتساب الدولة للقيمة الحقيقية مقابل ما يتم صرفه من الأموال العامة

• **تنظيم السلوك والعلاقات والمعاملات:** بين المجالس المختلفة والأفراد داخل نطاق الدولة نحو الالتزامات

• **التنمية الشاملة:** الأجزاء الأساسية لتحويل الدولة إلى شركة متخصصة في تحقيق التنمية وما إلى ذلك، بما في ذلك التعاون الكريم لشعبها جيلاً بعد، والالتزام بهذه القوانين لتحقيق رؤية الدولة.⁵

أنواع المزايدات:

• **المزاد العلني:** يكون المشاركون بالمزايدة بشكل علوي ضد أعضاء المجموعة، وتصبح ترسية المزايدة على العرض الأعلى

³ - " Karen Baghdasarian. (2011, May). ARMENIA: case study on e-Government procurement Development (Financed by R-CDTA 7437) Asia Pacific procurement partnership initiative) (Project 1 number 43149-01-). Asian Development bank. Retrieved from www.adb.org/documents/forums.net.

⁴ - Sikyung Seong, Jae young lee. (2010). Development of Electronic Government procurement (e-GP) System for Nigeria public sector. International Journal of Electrical & Computer Sciences (IJECS-IJENS), Vol.: 10No:06, p76.

⁵ - الروسي، أحسن أمين. (2004). التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت (ط 1). دار المطبوعات الجامعية. ص. 8.

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

• **المزاد الإلكتروني:** هو نفس المزاد ولكن عن طريق الإنترنت ولا يستلزم حضور الأشخاص إلى مكان معين بدنياً.

• **مزايدات اللون الأعلى الوحيد:** ولا يزيد كل شخص عن الزيادة مرة واحدة فقط، مما يشجعه على عرض السعر المتزايد على أمل أن لا يزيد أحد على السعر الذي عرضه

• **عطاء الظرفتوم (المنافسات):** لا يكون علنياً ويسمى "عطاء الظرفتوم المنافسات" أو المنافسات. هذا النوع هو الأكثر استخداماً في عمليات التجارة الحكومية أو الرسمية⁶

• **المزاد بالإنكليزية:** هو نوع من أنواع المزاد، وهو الأكثر اشتراكاً في الأفلام، وكثيراً ما يُصور هذا المزاد في الأفلام⁷.

• **المزاد التوافقي: (CA)**

المفهوم: نوع من الأسواق الذكية حيث يقدم المشاركون عروضاً على مجموعات من العناصر ("الحزم") بدلاً من العناصر الفردية. يمكن تسمية هذه الحزم "حصص"، والمزاد بأكمله "مزاد متعدد العقود".

• **الاستخدامات:** المزايدات العقارية (عروض حزم المنتجات)، نقل حمولات الشاحنات، مسارات الحافلات، المشتريات الصناعية، تخصيص الطيف الراديوي للاتصالات اللاسلكية.

• **التحديات :**

○ تحديد التخصيص بكفاءة بعد تقديم العروض (مسألة تحديد الفائز).

○ صعوبة إيجاد خوارزمية ذات زمن تعقيد كثير الحدود لإيجاد التخصيص الأمثل⁸.

المزاد العكسي: (RA)

• **المفهوم:** نوع من المزاد يتم فيه عكس الأدوار بين المشتري والبائع. يتنافس البائعون لتقديم أقل سعر للسلع أو الخدمات المطلوبة من قبل المشتري.

⁶ - الحلو، ماجد راغب. (2007). العقد الإداري الإلكتروني. دار الجامعة الجديدة الإسكندرية. ص 20.

⁷ The Impact of E-Procurement on Transparency, Efficiency, and Fraud Prevention in Public Contracting: A Quantitative Analysis. 2025

⁸ - Digital Transformation in Government Procurement: A Comparative Analytical Study in Light of the Egyptian Legal System and Selected International Experiences. 2025

- **المصطلحات الأخرى:** يسمى أيضًا "مزاد الشراء"، "المصادر الإلكترونية"، أو "eRFP".
- **الاستخدامات:** مشتريات الحكومة أو القطاع الخاص⁹
- **المزايا:** يساعد في الحصول على أسعار تنافسية.
- **العيوب:** غير مناسب إذا كان عدد البائعين قليلًا.
- **مثال:** يضع المشتري طلبًا لسلعة أو خدمة، ثم يقدم البائعون عروضهم، ويفوز البائع صاحب أقل سعر.¹⁰

المطلب الثاني: مفهوم الشفافية والنزاهة في العقود الإدارية

تُعدّ الشفافية والنزاهة من المبادئ الأساسية في العقود الإدارية، وهما عنصران حيويان لضمان فاعلية القطاع العام وكفاءته. يمكن تعريف كل منهما ومقارنتهما كما يلي:

أولاً: **مفهوم الشفافية (Transparency) في العقود الإدارية:** تعني الشفافية إتاحة المعلومات والقرارات والبيانات بصورة واضحة ومفهومة للجميع، مما يتيح للمواطنين والمنظمات مراقبة ورصد عمليات الحكومة والإدارة. في سياق العقود الإدارية أو الحكومية، تهدف الشفافية إلى:

1. **توزيع المعلومات:** تتضمن توزيع المعلومات المتعلقة بإجراءات وعقود الشراء، بما في ذلك الدعوات للمشاركة في المناقصات ومعلومات إرساء العقود، بشكل عام وفي الوقت المناسب، مما يمنح مقدمي العروض المحتملين وقتاً كافياً لإعداد عروضهم وتقديمها.

2. **نشر الشروط والمعايير:** يتم إقرار ونشر شروط المشاركة ومعايير اختيار وإرساء العقود وقواعد المناقصة مسبقاً.

3. **المعايير الموضوعية:** استخدام معايير موضوعية ومقررة مسبقاً لاتخاذ القرارات في المشتريات العمومية، لتسهيل التحقق لاحقاً من صحة تطبيق القواعد أو الإجراءات.

⁹ Srivastava, Samir K, "Managerial Implications from Indian Case Studies on e-Reverse Auctions", Business Process Management Journal, 18(3), 2012, pp. 513-531.

¹⁰ - مندي عبد الله محمود حجازي. - التعبير عن الإرادة عن طريق الإنترنت وإثبات التعاقد الإلكتروني وفقاً لقواعد الفقه الإسلامي والقانون المدني، دراسة مقارنة. دار الفكر الجامعي 2022 ص 26

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

4. **النظم والإجراءات:** تعزيز التنافس والعلنية (الشفافية) إلى أقصى حد ممكن في إجراءات التعاقد . فالعلنية تضمن تطبيق مبدأ حرية المنافسة والمساواة، وتحقق أجواء مناسبة للجميع وتؤدي إلى إحالة التعاقد على أنسب العروض من حيث السعر والجودة.

5. **التكنولوجيا:** يشجع استخدام النظم الإلكترونية في طرح المناقصات واستقبال العروض ونشر المعلومات المتعلقة بالعقود، مما يسهل الوصول إلى الوثائق ويقلل التكاليف ويزيد الكفاءة¹¹.

الهدف من الشفافية هو تجنب أي تصرف يثير الشك والريبة، أو يؤثر في سلامة الإجراءات ونزاهتها . وقد دعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ، والبنك الدولي، إلى تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة والمشتريات الحكومية¹² .

ثانياً: مفهوم النزاهة (Integrity) في العقود الإدارية: تتطلب النزاهة في العقود الإدارية التصرف بصدق وأمانة ومسؤولية من قبل جميع الأطراف المعنية، مع التأكيد على عدم إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة . وتشمل النزاهة عدة جوانب:

1. **منع تضارب المصالح:** فرض قيود على الوزراء والموظفين المسؤولين والمستشارين لمنعهم من أن تكون لهم أي مصلحة مالية في المناقصات أو العقود الحكومية . ويتضمن ذلك أيضاً حظر قبول الهدايا والمكافآت أو المزايا من المراجعين أو المقاولين.

2. **معايير السلوك الأخلاقي:** وضع معايير وقواعد سلوكية وأخلاقية للموظفين العموميين، تضمن أداءً صحيحاً ومشرفاً وسليماً لواجبات الوظيفة العامة، وتشجعهم على الإبلاغ عن أفعال الفساد.

3. **المساءلة والمراجعة:** إقامة نظام فعال للمراجعة الداخلية، بما في ذلك نظام فعال للطعن، لضمان وجود سبل قانونية للتظلم والانتصاف في حال عدم اتباع القواعد . كما يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بمراجعة وتدقيق العقود للتأكد من سلامة التصرف في الأموال العامة.

4. **تأهيل الموظفين:** يجب اختيار الموظفين بناءً على معايير موضوعية مثل الجدارة والكفاءة والإنصاف، وتوفير برامج تدريبية متخصصة لزيادة وعيهم بمخاطر الفساد ومعايير السلوك.

¹¹ - خالد عبد الرحمن الزبير عبد القادر، المركز القانوني للحكومات الإلكترونية، مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث: مجلد 1 عدد 3 (2025):

مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث 125

¹² - لطفي أبوالمجد موسي الفساد الإداري وطرق مواجهته في الجهاز الإداري للدولة-مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور جامعة

الأزهر -كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور سنة 2019 ص 1249

5. **سرية المعلومات:** المحافظة على سرية جميع المعلومات الحساسة المتعلقة بالمنافسة خلال عملية طرح المناقصة.

تعد النزاهة أساساً لضمان عدم تبديد المال العام والإسراف في صرفه، وتقويض ثقة الناس في الجهات الحكومية. وقد دعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى صون النزاهة وتعزيز ثقافة تنبذ الفساد في جميع مراحل إدارة الأموال العامة والمشتريات الحكومية¹³.

مقارنة بين الشفافية والنزاهة

2. النزاهة	1. الشفافية
4. التركيز: الالتزام بالسلوك الأخلاقي والقانوني.	3. التركيز: إتاحة المعلومات للجميع.
6. الهدف: بناء الثقة ومنع الفساد.	5. الهدف: تعزيز المساءلة والمراقبة العامة.
8. الطبيعة: مبدأ داخلي متعلق بالقيم والسلوك.	7. الطبيعة: إجراءات خارجية يمكن قياسها (مثل نشر البيانات).
10. العلاقة: النزاهة تُعد الغاية التي تسعى إليها الشفافية	9. العلاقة: الشفافية تُعد أداة لتحقيق النزاهة ¹⁴ .

المبحث الثاني: لتحول الرقمي وأثره على المزايدات الحكومية: دراسة حالة مقارنة

لقد أحدث التحول الرقمي ثورة في أداء القطاعات الحكومية حول العالم، خاصة في مجال المشتريات والمزايدات العامة. فبدلاً من الإجراءات الورقية المعقدة، أصبحت الحكومات تعتمد على المنصات الرقمية لتعزيز الكفاءة والشفافية. تعد كل من مصر والمملكة العربية السعودية من الدول التي تبنت هذا التوجه بقوة، بهدف تحديث أنظمتها الاقتصادية كجزء من رؤيتهما التنموية الطموحة.

المطلب الأول: التحول الرقمي كأداة لتعزيز الشفافية والنزاهة

المطلب الثاني: دراسة حالة النظام المصري: "منصة الشراء الموحد"

المطلب الثالث: دراسة حالة النظام السعودي: "اعتماد"

المطلب الرابع: مقارنة بين "منصة الشراء الموحد" و"اعتماد"

¹³ - معتز فيصل العباسي لوقاية من الفساد في العقود الحكومية. سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط. مركز البيان للدراسات والتخطيط 2024 ص 69 وما بعدها

¹⁴ - Transparency and E-Government in Electronic Public Procurement as Sustainable Development. 2023.

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

المطلب الأول: التحول الرقمي كأداة لتعزيز الشفافية والنزاهة

يشكل التحول الرقمي حجر الزاوية في تحديث هياكل الإدارة العامة، حيث يساهم بشكل فعال في تعزيز الشفافية والنزاهة داخل الحكومات والمؤسسات. من خلال أتمتة العمليات وتقليل الاعتماد على التدخل البشري، تعمل التقنيات الرقمية على إعادة تشكيل آليات العمل، مما يجعلها أكثر وضوحًا وقابلية للمساءلة.

أولاً: آليات التحول الرقمي لتعزيز الشفافية والنزاهة

يعزز التحول الرقمي الشفافية والنزاهة عبر عدة آليات:

• أتمتة العمليات الحكومية:

○ **الحد من الفساد:** تحويل الإجراءات الورقية إلى رقمية يقلل التفاعلات المباشرة بين المواطنين والمسؤولين، مما يقلل فرص الرشوة والمحسوبية.

○ **الكفاءة والدقة:** تقلل الأتمتة من الأخطاء البشرية وتزيد من سرعة إنجاز المعاملات، مما يعزز الثقة في الأنظمة الحكومية.

• البيانات المفتوحة: (Open Data)

○ **المراقبة العامة:** إتاحة البيانات الحكومية للجمهور، مثل الميزانيات والعقود والمشتريات، تمكن المجتمع المدني ووسائل الإعلام من مراقبة الإنفاق العام ومحاسبة المسؤولين¹⁵.

○ **الشفافية الوقائية:** يوفر نشر البيانات معلومات كافية للمواطنين لاتخاذ قرارات مستنيرة.

• استخدام تقنيات متقدمة:

○ **الذكاء الاصطناعي: (AI)** يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من البيانات لتحديد الأنماط المشبوهة والأنشطة الفاسدة بشكل استباقي.

○ **سلسلة الكتل: (Blockchain)** توفر تقنية "البلوك تشين" سجلات غير قابلة للتغيير أو التلاعب للمعاملات، مما يضمن نزاهة البيانات وسلامتها.

• المنصات الإلكترونية الموحدة:

¹⁵ - Guides et recommandations dematérialisation des marchés publics, Guide Pratique 1-11-october 2010.

○ **سهولة الوصول:** توفر المنصات الرقمية الشاملة، مثل منصات المزادات والمشتريات الحكومية، وصولاً متساوياً لجميع الموردين المحتملين، مما يزيد من المنافسة ويضمن العدالة.

○ **النزاهة والمساءلة:** توثق هذه المنصات جميع خطوات عملية التعاقد، من الإعلان عن الفرص إلى ترسية العقد، مما يجعل كل خطوة قابلة للمراجعة والمساءلة.

أمثلة عملية

• **المشتريات الحكومية:** في العديد من الدول، مثل المملكة العربية السعودية عبر منصة اعتماد، تتم إدارة المناقصات والمشتريات إلكترونياً. هذا النظام يضمن أن جميع العروض تُقدّم وتُقيّم بشفافية تامة، مما يقلل من فرص التلاعب¹⁶.

• **الخدمات العامة:** رقمنة خدمات مثل إصدار التصاريح أو دفع الضرائب عبر بوابات إلكترونية تقلل من الحاجة إلى التفاعل المباشر، مما يحد من فرص الرشوة.

ثانياً: التحديات التي تواجه التحول الرقمي في مصر والمملكة العربية السعودية

تحرص مصر والمملكة العربية السعودية على تبني استراتيجيات التحول الرقمي ضمن رؤيتهما الطموحتين (رؤية مصر 2030 ورؤية المملكة 2030)، ورغم التقدم المحرز، تظل هناك تحديات جوهرية، خاصة فيما يتعلق بالأمن السيبراني والبنية التحتية، بالإضافة إلى تحديات أخرى تتعلق بالكفاءات البشرية والبيئة التنظيمية.

التحديات المتعلقة بالتحول الرقمي في مصر

ركزت الجهود المصرية على تطوير البنية التحتية والبيئة التنظيمية للتحول الرقمي، كما تم تحديد بعض الجوانب التي لم يتم تطبيق التحول فيها بشكل كامل:

1. البنية التحتية: (Infrastructure)

○ تعمل مصر على تعزيز ودعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

¹⁶ - بن ساسي، إلياس. (2003). التعاقد الإلكتروني والمسائل القانونية المتعلقة به. مجلة الباحث، (عدد فبراير)، 60. تم الاسترجاع من

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

- يُعد تطوير البنية التحتية الرقمية أحد الأسس الهامة لاستراتيجية الدولة المصرية نحو التحول الرقمي.
- شملت الإصلاحات الهيكلية إقامة مشروع البنية المعلوماتية المصرية لربط أكثر من 70 قاعدة بيانات حكومية ببعضها البعض.
- تم تخصيص 7.8 مليار جنيه في مشروع ميزانية 2020/2019 لتحديث البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمي.
- أوصت الدراسات بضرورة زيادة الاهتمام بالبنية التحتية للتحول الرقمي باعتبارها المكون الأول¹⁷.

2. الأمن السيبراني (Cybersecurity) والثقة:

- تم إنشاء المجلس الأعلى للأمن السيبراني في مصر كجزء من الإصلاحات الهيكلية.
- تتضمن التوصيات التي تسعى للحد من الفساد ورفع كفاءة الأداء ضرورة بناء نظم أمان وحماية من سطو وإتلاف وسرقة الملفات إلكترونياً.
- يُعد بناء وتعزيز مفهوم الثقة بين مقدمي الخدمة والمستفيدين منها تحدياً أساسياً أمام الحكومة الرقمية.
- هناك تحدٍ يتمثل في ضمان التبادل الآمن لمعلومات المرضى بين مقدمي الخدمات الصحية.
- هناك تحدٍ يواجه التحول الرقمي يتمثل في المصالح الشخصية للعاملين في المؤسسات الخدمية، خاصة عندما تتعلق بتحصيل رسوم تعود حصيلتها مباشرة للعاملين، حيث قد يُحرمون منها في حالة التحول الرقمي. (يؤدي التحول الرقمي إلى الحد من الفساد الإداري بتقليل تأثير العلاقات الشخصية وتقييم أداء العاملين بموضوعية).¹⁸

3. تحديات في قطاعات محددة:

- في قطاع التعليم، ما زال التحول الرقمي في مرحلة التعليم الإلكتروني، ولم يتم تطبيق التقنيات الرقمية بشكل متكامل ودائم إلا من خلال التابلت ونماذج الامتحانات عن بعد وقناة أو شبكة مدرستي وإذاعة

¹⁷ - محمد حسني عيد المجيد هاشم التحول الرقمي واثره علي اداء المؤسسات والخدمات الحكومية 2024م ص54

¹⁸ - المؤسسي التطوير المعلومات، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزارة لتحول رقمي، المركز العالمي. 2022 أكتوبر ص 17

الفيديوهات غير التفاعلية في المراحل الأولى في المدارس الحكومية كما أن التعليم كنموذج رقمي لا يزال في بدايته أو منتصف مساره مقارنة بالعالم المتقدم.

○ في القطاع الصحي، لم يتعد التحول مرحلة النموذج الإلكتروني المتمثل في حفظ ملفات المرضى إلكترونياً في سجلات المستشفيات حتى وقت قريب.

○ التحديات والمتطلبات في المملكة العربية السعودية

تُظهر الدراسات التي تناولت المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية (باستخدام دراسة حالة مستشفى النور بمكة المكرمة)، أن المملكة حققت متطلبات أساسية، ولكن التحديات تكمن في متطلبات التطوير المستمر والموارد البشرية:

1. البنية التحتية: (Infrastructure)

○ صُنفت المملكة ضمن أفضل عشر دول متقدمة عالمياً بفضل متانة البنية التحتية الرقمية التي تمتلكها.

○ أظهرت نتائج دراسة حالة في مستشفى النور أن البنية التحتية الفنية اللازمة للتحول الرقمي متوفرة، حيث يوفر المستشفى أجهزة حاسوب ذات تقنية عالية وحديثة للاستفادة من المعلومات، ويوجد تنسيق وترابط بين أجهزة الحاسوب الداخلية.

○ يُعد تطوير الكفاءات والقدرات والبنية التحتية ضرورة ملحة لمواكبة التحول التقني المستمر.

○ على الرغم من توافر البنية التحتية، كانت استجابات الموظفين "محايدة" بخصوص توافر كافة الأنشطة والمعلومات المحدثه واللازمة على الموقع الإلكتروني للمستشفى.¹⁹

2. الأمن السيبراني (Cybersecurity) والبيئة المالية والإدارية:

○ تُشير الخدمات الجديدة في منصة "اعتماد" إلى الالتزام بأحكام وسياسات الخصوصية وأمن المعلومات في توفير خدمات مثل بيانات اعتماد وإدارة الاستقطاعات والتمويل.

○ أشارت دراسات سابقة إلى أن معوقات انتشار التقنية على نطاق واسع قد تشمل عدم وجود الخصوصية والأمن.

¹⁹ - التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

○ في مستشفى النور، تم تصنيف توافر البيئة الإدارية والمالية المناسبة للتحول الرقمي على مستوى "أوافق".

○ يحرص المستشفى على شراء أنظمة حماية المعلومات وتوظيف المخصصات المالية لذلك، مما يعكس الاهتمام بالجانب الأمني.

3. التحديات البشرية والتنظيمية:

○ على الرغم من تعدد التطبيقات التكنولوجية الرقمية وانتشارها، تظل بعض المؤسسات الحكومية تُظهر تبايناً في استخدامها وتطبيقها لهذه التقنية، مما يشكل تحدياً في الاستفادة منها بالشكل المطلوب.

○ فيما يخص الموارد البشرية، كانت استجابة موظفي مستشفى النور "محايدة" (متوسط عام 3.04 من 5) حول مدى توافر الموارد البشرية والتنظيمية اللازمة.

○ هذا الحياد يظهر في عدة نقاط، منها: توافر عدد كافٍ من الأفراد المتخصصين المؤهلين لتطوير البنية التحتية، وأهمية تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم، وتخصيص نظام حوافز فعال للمتميزين.

○ أوصت الدراسة في مستشفى النور بضرورة تخصيص نظام حوافز فعال للموارد البشرية المتميزة لتشجيع سرعة التحول لتطبيق الإدارة بالوسائل الإلكترونية

○ كما أن عدم وجود المهارات وغياب الثقة والشفافية يُعد من معوقات انتشار التقنية على نطاق واسع²⁰.

المطلب الثاني: دراسة حالة النظام المصري: "منصة الشراء الموحد"

تُعد "منصة الشراء الموحد" (الممثلة في الهيئة المصرية للشراء الموحد) جزءاً أساسياً من جهود التحول الرقمي والإصلاح المؤسسي في مصر، بهدف تنظيم وإدارة عملية شراء المستحضرات والمستلزمات الطبية. وقد حددت المصادر الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الهيئة وآلياتها في تعزيز الشفافية والنزاهة:

²⁰ - التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية وفق رؤية 2030

أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي لمنصة الشراء الموحد

تأسست هيئة الشراء الموحد في مصر بموجب قانون يحدد اختصاصاتها ويضبط عملها، وتتلخص أبرز ملامح إطارها القانوني والتنظيمي فيما يلي:

• **القانون الأساسي:** صدر قانون إنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية وهيئة الدواء المصرية بموجب القانون رقم 151 لسنة 2019.

• **اللائحة التنفيذية:** صدرت اللائحة التنفيذية المنظمة لعمل الهيئة بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم 777 لسنة 2020 الموافق 29 مارس 2020.

• **الاختصاصات الرئيسية للهيئة:** تتولى الهيئة المصرية للشراء الموحد في سبيل تنفيذ اختصاصاتها مراجعة وتقييم الاحتياجات السنوية للجهات الطالبة والقيام بما يلي :

○ وضع نظم الحصر والتجميع والتقييم لاحتياجات الجهات الطالبة من المستحضرات والمستلزمات الطبية الخاضعة للأحكام القانون سنوياً.

○ تنفيذ اختصاصاتها بعد البيع وضمان استمرار تقديم الخدمة الطبية بكفاءة وفاعلية.

○ تتولى الهيئة إدارة عمليات الطرح والبت الفني والترسية على الشركات الفائزة وصولاً إلى أفضل الأسعار والشروط التعاقدية.

• الهيكل المشترك والرقابة :

○ تتشكل لجنة عليا للدواء برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها وزراء ومسؤولين منهم وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزير المالية، ووزير الصحة والسكان، ورئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للشراء الموحد، ورئيس مجلس إدارة هيئة الدواء المصرية، وآخرين.

○ تتشكل لجنة مشتركة بين الهيئة المصرية للشراء الموحد وهيئة الدواء المصرية للتنسيق بينهما في الموضوعات المشتركة.

○ تعمل الهيئة على مراجعة جميع النظم واللوائح والقرارات الرقابية ذات الصلة بعملها وتعديلها بهدف تطويرها لمواكبة متطلبات الجودة والسلامة الصحية والمعايير الدولية.

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

ثانياً: آليات عمل المنصة في تعزيز الشفافية

التحول الرقمي عموماً يلعب دوراً بارزاً في تحسين أداء الخدمات الحكومية، وزيادة الشفافية، وتوفير المعلومات بدقة وسرعة أكبر وفي سياق المشتريات، نصت اللائحة التنفيذية على آليات لتعزيز الشفافية في عملية الشراء الموحد:

• الإعلان وتلقي العطاءات (الطرح) :

◦ تعمل الهيئة على التنسيق فيما يتعلق بالتقدم أو الامتناع عن الدخول في المناقصات والمزايدات والممارسات وسائر عمليات طرح المختلفة.

◦ يتطلب القانون أن يتم تنفيذ أعمال الشراء أو تأمين المشتريات في وقت قصير أمر جوهري وضروري لضمان كفاءة وانتظام سير العمل في الجهات الحكومية (في حالة الضرورة).

• نتائج البت (الترسية) :

◦ تتولى الهيئة إجراءات الطرح والبت الفني والترسية على الشركات الفائزة.

◦ تهدف الإجراءات إلى الوصول إلى أفضل الأسعار والشروط التعاقدية.

◦ بعد الترسية، يتم إخطار كل من هيئة الدواء وهيئة إدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة بنتائج الترسية لتتولى كل منهما توقيع العقود واتخاذ إجراءات تنفيذها وفقاً لاختصاصاتها.

• التبادل الآمن للبيانات :يجب على الهيئة إجراء الربط الإلكتروني لمخزون المستحضرات والمستلزمات الطبية على مستوى الجمهورية بالمنظومة الخاصة بهيئة الدواء المصرية، مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على سرية البيانات.

• الوضوح في الإجراءات والرسوم :يتم تحديد رسوم الشراء المستحقة وفق قواعد حساب محددة ونسب معينة (مثل نسبة 7% من قيمة الأصناف التي تشتريها الهيئة). كما تم تحديد حالات الإعفاء الكلي أو الجزئي من سداد هذه الرسوم (مثل الإعفاء في حالات الكوارث والأوبئة).

ثالثاً: دور المنصة في ضمان النزاهة ومكافحة الفساد

يساهم التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية، ومنها هيئة الشراء الموحد، في الحد من الفساد الإداري وتعزيز مبادئ النزاهة والمساءلة. وتحدد اللائحة بشكل خاص الإجراءات التي تتخذها الهيئة لضمان المنافسة والنزاهة:

• مكافحة الممارسات الاحتكارية والتنسيق غير المشروع :

◦ تتمثل أهم أدوار الهيئة في هذا السياق في إظهار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

◦ تنص المادة (7) على منع أي تواطؤ أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تنسيق من خلال الغش.

◦ يمنع أي تبادل أو تقديم معلومات أو عطاءات أو مقدمات العطاءات فيما بينهم أو بين أي من المختصين بإدارة التعاقدات ومقدمي العطاءات أو بين مقدمي العطاءات فيما بينهم، مما قد يؤدي إلى رفع أو خفض أو تثبيت أسعار السلع محل التعامل.

• المحاسبة والمساءلة: يساهم التحول الرقمي في تعزيز قيم المحاسبة والشفافية والمراقبة لكافة الأنشطة.

• فصل مقدمي الخدمة عن متلقيها: يهدف التحول الرقمي إلى الفصل بين الأفراد ومقدمي الخدمة لترشيد النفقات والحد من الفساد.

• التحصيل المالي الآمن: يؤدي التحول الرقمي إلى تحصيل رسوم الخدمات كاملاً إلكترونياً وتوريدها إلى وزارة المالية، مما يحد من الفساد الإداري الناجم عن فرض مبالغ إضافية تعود مباشرة للعاملين بالمؤسسة الخدمية، ويسهل عملية الإصلاح المالي والإداري المنشود في مصر.

• الرقابة والتفتيش: تملك هيئة الدواء المصرية (الجهة الشريكة) اختصاصات رقابية تشمل الرقابة والمتابعة والتفتيش على جميع أنواع المنشآت الصيدلية والعاملين فيها واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين.

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

• **الضبط القضائي:** للموظفين في هيئة الدواء المصرية (وهي هيئة مرتبطة مباشرة بعمل الشراء الموحد) صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون، ويحق لهم دخول أماكن التصنيع والتخزين والتداول المتعلقة بالمستحضرات والمستلزمات الطبية²¹.

المطلب الثالث: دراسة حالة النظام السعودي: "اعتماد"

تهدف منصة "اعتماد" السعودية، التي أطلقتها وزارة المالية في مطلع عام 2018م، إلى إحداث تحول رقمي في الإجراءات المالية العامة بالمملكة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030 الطموحة

فيما يلي تحليل لدراسة حالة نظام "اعتماد" وفقاً للمطالب المحددة:

أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي لمنصة اعتماد

تندرج منصة "اعتماد" ضمن استراتيجية وزارة المالية لتحقيق "التفوق في تقديم الخدمات الرقمية المبتكرة والمستدامة للقطاع المالي العام".

• **الرؤية والهدف:** تم إطلاق المنصة كجزء من رؤية المملكة الطموحة لتكون من أكبر الاقتصادات في العالم بحلول عام 2020م، من خلال نظام مالي متميز.

• **الجهات المسؤولة:** أطلقت المنصة بواسطة وزارة المالية لتمكين الجهات الحكومية والقطاع الخاص من الاستفادة الكاملة والمباشرة من خدمات الوزارة.

• **الاختصاصات الشاملة:** واصلت المنصة تطوير خدماتها لتشمل المنافسات والعقود والمدفوعات والرواتب والمستحقات المالية للموظفين وتحصيل الإيرادات وغيرها من الخدمات المقدمة للقطاعات المستفيدة، مما يعكس حجم الجهود المبذولة نحو التحول الرقمي للإجراءات المالية العامة.

• **القيم الأساسية:** تجسد المنصة قيم وزارة المالية المتمثلة في الشفافية والشراكة والالتزام والإنجاز.

ثانياً: آليات عمل المنصة في تعزيز الشفافية

تعزز المنصة الشفافية من خلال توحيد الإجراءات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، واستخدام التقنيات الذكية:

²¹ - اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية وهيئة الدواء المصرية الصادر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠١٠

أ. توحيد الإجراءات وزيادة الكفاءة التشغيلية

1. **توحيد إجراءات الميزانية:** تساهم المنصة في توحيد الإجراءات وزيادة الكفاءة التشغيلية وسرعة إنجاز عمليات الميزانية.

2. **الربط الإلكتروني والتكامل:** توفر المنصة خدمات التكامل، وهي الربط الإلكتروني بين العقود والتعميدات والمطالبات المالية وأوامر الدفع بين الأنظمة الداخلية في الجهات الحكومية ومنصة "اعتماد". هذا التكامل يساهم في السرعة في الأداء وضمان دقة وتطابق البيانات.

3. **إلغاء التعاملات الورقية:** تهدف خدمات مثل أوامر الإركاب إلى إلغاء التعاملات الورقية والربط المباشر مع الجهات المعنية (مثل الخطوط الجوية العربية السعودية)، مما يختصر الإجراءات ويحسن الكفاءة التشغيلية.

4. **تحويل الإجراءات التقليدية إلى ذكية:** تُعرف عملية التحول الرقمي بأنها تحويل الخدمات الأساسية من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الذكي، مما يزيد الشفافية ويوفر المعلومات بدقة وسرعة أكبر.

ب. سهولة الوصول للمعلومات

1. **الإفصاح والوصول للبيانات الحكومية:** أسهمت المنصة في تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح للدولة، وتوفر بيانات الميزانيات للجهات الحكومية لتسهيل أعمال التحقق والمتابعة واتخاذ القرار.

2. **إتاحة الوثائق مجاناً:** تم إضافة مزايا جديدة لنظام المنافسات عبر "سوق اعتماد"، منها إتاحة الكراسات والشروط وجداول الكميات بشكل مجاني، مما يضمن سهولة الوصول للمعلومات للقطاع الخاص (المقاولين والموردين).

3. **بيانات اعتماد للقطاع الخاص:** تتيح خدمة "بيانات اعتماد" للقطاع الخاص (المقاولين والموردين) والقطاع المالي والمصرفي الاستعلام الإلكتروني عن البيانات المتعلقة بالمنافسات والعقود والمطالبات المالية وحالتها.

4. **تقارير ودعم اتخاذ القرار:** يُمكن منتج "التقارير والمؤشرات" الجهات الحكومية من استخدام قدرات ذكاء الأعمال (Business Intelligence) للحصول على البيانات والتقارير ودعم اتخاذ القرار.

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

ثالثاً: دور المنصة في ضمان النزاهة ومكافحة الفساد

يساهم التحول الرقمي لمنصة "اعتماد" في ضمان النزاهة والحد من الفساد من خلال الرقابة المركزية وتقليل التدخل البشري:

أ. الرقابة والمتابعة

1. المتابعة المالية والإدارية: يوفر التحول الرقمي عموماً قيم المحاسبة والشفافية والمراقبة لكافة الأنشطة. وفي "اعتماد"، يتم مراقبة الأداء وقياس مستوى الخدمة من خلال مستويات محددة.
2. التحقق من تطبيق السياسات: يتضمن مسار الميزانية والتخطيط أعمال مراجعة الالتزام والمساهمة في التحقق من مستوى تطبيق الأنظمة والسياسات.
3. ضمان دقة البيانات: تتضمن خدمة "إدارة الاستقطاعات" دقة ومطابقة البيانات من خلال التكامل والربط الإلكتروني بين وزارة المالية والجهات المستفيدة، مما يسهل المراجعة والتحقق.
4. أمن المعلومات والخصوصية: يتم توفير منتجات المنصة التي تتعلق بالبيانات المالية والاستقطاعات والتمويل وفقاً لأحكام وسياسات الخصوصية وأمن المعلومات.²²

ب. منع التلاعب ورفع كفاءة العمليات

1. تقليل المخاطر: يساهم التحول الرقمي في تخفيض مستوى المخاطر للجهات المستفيدة، وتقليل الوقت والتكلفة على القطاع الخاص في عمليات الضمانات البنكية من خلال التكامل والربط مع دورة المشتريات الحكومية.
2. رفع كفاءة المشتريات: يساهم منتج "مزايدة اعتماد" في رفع كفاءة المشتريات الحكومية وبيع السلع والمنقولات بشكل إلكتروني ورفع مستوى التنافسية بين الراغبين بالشراء.
3. إلغاء شرط التأهيل المسبق: تم تعزيز المنافسة من خلال إلغاء إلزامية شرط التأهيل المسبق في نظام المنافسات.

²² - منصة اعتماد دليل المنتجات الجديدة 2018

4. **التقليل من البيروقراطية والفساد:** يلعب التحول الرقمي دوراً في القضاء على البيروقراطية والحد من الفساد عن طريق الفصل بين المواطن ومقدمي الخدمة لترشيد النفقات. كما يعمل التحول الرقمي على تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إتمام المعاملات.

المطلب الرابع: مقارنة بين "منصة الشراء الموحد" و"اعتماد"

يشهد العالم تحولاً رقمياً واسعاً في إدارة المرافق العامة والتعاقدات الحكومية، وقد تبنت كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية آليات للتعاقد الإلكتروني بهدف تعزيز الكفاءة والشفافية. في المملكة، تتمثل هذه الجهود في منصة "اعتماد"، بينما في مصر، يعكس القانون رقم 182 لسنة 2018 توجهاً نحو منظومة موحدة للتعاقدات الإلكترونية.

أولاً: أوجه التشابه في الأهداف والآليات

تتشابه الأنظمة في كلا البلدين في العديد من الأهداف والآليات الأساسية:

1. التحول الرقمي وتطوير العقود الإدارية:

كلا البلدين يسعيان إلى تحديث وتطوير أساليب العقود الإدارية من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذا التطور أدى إلى ظهور العقد الإداري الإلكتروني كواقع فعلي. يهدف هذا التحول إلى تبسيط الإجراءات الحكومية وتيسير أداء الخدمات للجمهور.

2. تعزيز الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص:

• تُعد منصة "اعتماد" مساهمة قوية في تعزيز مبدأ **الشفافية والإفصاح**، كما تهدف الأنظمة في مصر إلى تكريس مبدأ **المساواة** في عملية إبرام العقود الإدارية.

• تهدف الأنظمة الإلكترونية إلى تحقيق حيادية التعاقد، ومنع التعامل المباشر الذي قد يؤدي إلى تواطؤ، وبالتالي تعزيز الشفافية وحرية المنافسة.

• كلاهما يسعى لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين المتنافسين، حيث تعمل البرامج الحاسوبية على استقبال وفحص وتصنيف العروض إلكترونياً بما يضمن المساواة ويمنع التمييز أو المحاباة.

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

3. توسيع نطاق المنافسة واختيار أفضل العروض

- يساهم الإبرام الإلكتروني للعقود في توسيع نطاق المنافسة، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، مما يسمح باختيار أفضل العروض التي تحقق المصلحة العامة بأقل التكاليف.
- منصة "اعتماد" تتيح "سوق اعتماد" لتعاملات مفتوحة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

4. استخدام الأساليب التعاقدية الإلكترونية:

يستخدم كلا النظامين أساليب تعاقدية أساسية بشكل إلكتروني، مثل المناقصات العامة والمحدودة والممارسات العامة والمحدودة والاتفاق المباشر.

كما ظهرت المزايدات الإلكترونية كأسلوب حديث في كلا البلدين .

5. الاعتراف بالمحركات والتوقعات الإلكترونية:

• يعترف التشريع المصري بـ"الكتابة الإلكترونية" و"التوقيع الإلكتروني" ويمنحهما حجية في الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، بشروط معينة.

• القانون الفرنسي، الذي تأثرت به بعض التشريعات العربية، ساوى بين المحركات الإلكترونية والورقية.

6. دعم التنمية المستدامة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

• يتبنى كلا النظامين أهداف التنمية المستدامة في التعاقدات الحكومية.

• كلاهما يمنح أولوية وتفضيلاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والمنتجات الوطنية في المنافسات.

ثانياً: أوجه الاختلاف في التطبيق والخصائص الفنية

تظهر الفروقات بين النظامين بشكل أساسي في مدى الشمولية والتكامل والتطبيق العملي:

1- التعريف والشمولية كمنصة متكاملة:

- منصة اعتماد (السعودية): تُعرف بوضوح كبوابة إلكترونية موحدة للمشتريات الحكومية تخضع لإشراف وزارة المالية. تتجاوز خدماتها مجرد التعاقدات لتشمل إدارة الميزانية، أوامر الإركاب، الاستعلام

عن الرواتب، الضمانات البنكية، سوق إلكتروني للمشتريات، مزاد إلكتروني، وبيانات مالية للقطاع المصرفي، وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. هي نظام شامل للتحويل الرقمي للإجراءات المالية العامة.

◦ **النظام في مصر:** لا تشير المصادر إلى وجود منصة موحدة باسم "منصة الشراء الموحد" بخصائص متكاملة ومعلنة بهذا الشكل. بدلاً من ذلك، يشير القانون إلى ضرورة اتخاذ إجراءات التعاقد إلكترونياً "وفقاً لمنظومة موحدة ومنظمة ومؤمنة إلكترونياً، على أن تُتبع الإجراءات المملكة حال اكتمالها وانتظامها". هذا يشير إلى **توجه تشريعي نحو الميكنة** وليس بالضرورة منصة موحدة متكاملة بالفعل وبنفس الشمولية المذكورة في المصادر عن "اعتماد".

2- النضج والتكامل الفني:

● **منصة اعتماد:** تبدو **ناضجة ومتكاملة**، حيث أطلقت العديد من منتجاتها وخدماتها بشكل كامل أو تدريجي. توفر خصائص تقنية متقدمة تضمن السرعة في أداء الأعمال والسهولة في الإجراءات.

● **النظام في مصر:** تشير إحدى الدراسات إلى أن المشكلة الرئيسية في العقود الإدارية الإلكترونية في مصر هي "عدم وجود نظام متكامل يحكم إبرام هذا النوع من العقود وينسجم مع خصوصيته". كما أن شرط "اكتمالها وانتظامها" لتطبيق الإجراءات المملكة قد يعني أن النظام لا يزال في طور النمو أو يواجه تحديات في التكامل.

3- إلغاء إلزامية التأهيل المسبق ووثائق المنافسة:

● **منصة اعتماد:** قامت بإلغاء إلزامية شرط التأهيل المسبق في "سوق اعتماد" وأتاحت كراسات الشروط وجداول الكميات بشكل مجاني. ورغم ذلك، لا يزال التأهيل المسبق واللاحق معتمداً في بعض إجراءات المنافسات الأخرى.

● **النظام في مصر:** لا تذكر المصادر إلغاء إلزامية التأهيل المسبق بشكل عام. بل تشير إلى مراعاة إمكانيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند إعداد شروط التأهيل المسبق.

4- المزايدات العكسية:

● **منصة اعتماد:** تقدم أسلوب **المزايدة العكسية الإلكترونية** لتقديم عروض مخفضة تعاقبياً لاختيار أقل العروض سعراً، مع ضمان الشفافية وتكافؤ الفرص.

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

● **النظام في مصر:** تشير المصادر إلى ظهور المزايدات الإلكترونية كوسيلة حديثة، ولكن لا تفصل بنفس القدر من التفاصيل حول مفهوم "المزايدة العكسية" وخصائصها الدقيقة.

5- الضمانات البنكية:

● **منصة اعتماد:** توفر خدمة متكاملة لإصدار، تعديل، إلغاء، ومصادرة الضمانات البنكية إلكترونياً، وربطها بالمنافسات والمشتريات. كما تستثني الشراء المباشر والمسابقات والتعاقد مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية من تقديم الضمان الابتدائي.

● **النظام في مصر:** لا توجد تفاصيل مشابهة حول نظام إلكتروني متكامل للضمانات، لكن المصادر تشير إلى مشكلات قانونية تتعلق بسرية تقديم العطاءات وكيفية الحفاظ عليها، مما يستدعي تدخلاً تشريعياً.

-ثالثاً: تقييم أثر كل نظام على الشفافية والنزاهة

كلا النظامين يهدفان إلى تعزيز الشفافية والنزاهة، ولكن بدرجات متفاوتة من الفاعلية بناءً على مستوى النضج والتكامل:

1- منصة اعتماد (السعودية):

● **تعزيز الشفافية والإفصاح:** هو هدف أساسي للمنصة، وقد أثبتت انطلاقتها القوية مساهمتها في هذا الجانب.

● **إتاحة المعلومات:** البوابة تتيح للراغبين والمهتمين الاطلاع على معلومات كاملة تتعلق بالمنافسات، بما في ذلك نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، اللوائح، السياسات، خطط الأعمال السنوية، الاتفاقيات الإطارية، وبيانات عن إجراءات المشتريات السابقة والمستقبلية. هذا يعزز الشفافية بشكل كبير ويوفر قاعدة بيانات متكاملة.

● **الموضوعية والحد من التحيز:** معايير التأهيل يجب أن تكون واضحة وموضوعية ومحقة للمصلحة العامة، وألا تهدف إلى حصر التعامل. هذا يقلل من التحيز ويزيد النزاهة.

● **ضمان سرية العروض:** يتم وضع الأسعار التقديرية في ملف إلكتروني مشفر يُرسل لرئيس لجنة فحص العروض قبل الإعلان عن المنافسة. كما تُقدم العروض نفسها مشفرة عبر البوابة. هذا الإجراء يحمي من التلاعب ويضمن سرية العروض حتى موعد فتحها.

● **منع إفشاء المعلومات:** يُحظر على منسوبي الجهات الحكومية والاستشاريين والمشاركين في إعداد وثائق المنافسة إفشاء أي معلومات قبل طرحها.

● **المزايدة العكسية الإلكترونية:** تضمن سلامة الإجراءات والشفافية وحرية التنافس، وتتيح للمتنافسين الاطلاع على ترتيب أسعارهم دون الكشف عن هوياتهم.

2- النظام في مصر:

● **الأهداف المعلنة:** التحول الرقمي يهدف بشكل صريح إلى تكريس مبدأ المساواة والشفافية وحرية المنافسة وتكافؤ الفرص في التعاقدات الحكومية.

● **الحد من الفساد والواسطة:** يرى الباحثون أن اتباع نظام العقود الإدارية الإلكترونية ببرامج حاسوبية مصممة لاستقبال وفحص وفرز وتصنيف العروض إلكترونياً يضمن المساواة ويُسهم في التغلب على مظاهر الفساد مثل الوساطة والمحسوبية.

● **العلانية والشفافية في الإعلان:** الإعلان عن رغبة الإدارة في التعاقد من خلال شبكة الإنترنت يجعل المعلومات متاحة لجميع الموردين والمقاولين في الداخل والخارج، مما يعزز العلانية والشفافية.

● **التحديات التي تؤثر على الأثر:** رغم الأهداف السامية، فإن المشكلة الرئيسية المتمثلة في "عدم وجود نظام متكامل"، و"مشكلات قانونية تتعلق بسرية تقديم العطاءات" قد تعيق تحقيق الأثر الكامل على الشفافية والنزاهة حتى يتم معالجتها تشريعياً وتنظيمياً. التوصيات تدعو إلى تدخل تشريعي لضمان سلامة الإجراءات ووضع قانون استرشادي عربي لمعالجة هذه الثغرات.

● **دعم الصناعة الوطنية:** تفضيل المنتجات المحلية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يعتبر تطبيقاً لمبدأ المساواة الاقتصادية ويدعم الاقتصاد الوطني.

خلاصة:

بينما تتفق كلتا التجربتين السعودية والمصرية في الأهداف الأساسية للتحول الرقمي وتعزيز الشفافية والمساواة في التعاقدات الحكومية، تبرز منصة "اعتماد" السعودية كنموذج أكثر شمولية وتكاملاً ووضوحاً في الخصائص الفنية والمنتجات المتنوعة، والتي تشمل إدارة الميزانية والرواتب والضمانات البنكية وغيرها، بالإضافة إلى المشتريات. كما أنها اتخذت خطوات واضحة مثل إلغاء إلزامية التأهيل المسبق في سوقها وتوفير وثائق المنافسة مجاناً لتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص.

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

في المقابل، يمثل النظام المصري توجهًا تشريعيًا مهمًا نحو التعاقد الإلكتروني، ولكن المصادر تشير إلى أنه لا يزال يواجه تحديات في الوصول إلى نظام متكامل وقد تتطلب بعض الجوانب مثل سرية العطاءات مزيدًا من التدخل التشريعي والتقني لتحقيق نفس مستوى النضج والتكامل والفاعلية في تعزيز الشفافية والنزاهة الذي تصفه المصادر لمنصة "اعتماد".

الخاتمة

تظهر الدراسة أن التحول الرقمي في قطاع المزايدات الحكومية ليس مجرد تحديث إجرائي، بل هو ضرورة قانونية لتعزيز شرعية العقود الإدارية وضمان حماية المال العام. لقد نجحت كل من "منصة الشراء الموحد" و"اعتماد" في استخدام التكنولوجيا كآلية للضبط الإداري والقانوني، مما أسهم بشكل مباشر في تجسيد مبدئي الشفافية والنزاهة، وتقليل التكلفة القانونية للرقابة والمنازعات. ويوصى بضرورة استمرار تطوير هذه المنصات لضمان التوافق المستمر مع أفضل الممارسات الدولية في مكافحة الفساد والتعاقدات الحكومية.

أولاً: النتائج

بناءً على التحليل المقارن لنظامي "منصة الشراء الموحد" و"اعتماد"، يمكن استخلاص النتائج التالية حول أثر التحول الرقمي على المزايدات:

1- تعزيز الشفافية والعلنية:

أكد التحول الرقمي على مبدأ العلنية والشفافية الإجرائية. حيث نجحت المنصتان في توفير نقطة وصول موحدة وشفافة لجميع المتنافسين، مما أزال الغموض المرتبط بنشر شروط المنافسات وإجراءاتها، وعزز المساواة في الحصول على المعلومات.

2- تدعيم النزاهة والحد من الفساد:

ساهمت الرقمنة في تقليص التدخل البشري المباشر في عمليات فتح المظاريف والتقييم الأولي للعروض. وقد أدت هذه الأتمتة الإجرائية إلى تحديد جزء كبير من السلطة التقديرية للموظف، وبالتالي الحد من فرص الفساد الإجرائي وتضارب المصالح.

3- كفاءة الأداء والحوكمة الرشيدة:

أدت المنصات الإلكترونية إلى تقصير دورة الشراء، وتسريع عملية الترسية وإصدار أوامر الدفع (خاصة في منصة "اعتماد" المتكاملة). وهذا يعكس تحسناً في كفاءة الإنفاق العام وتجسيداً عملياً لمبادئ الحوكمة الإلكترونية.

4- التباين في مستوى التكامل (التفوق النسبي لـ "اعتماد"):

كشفت المقارنة أن منصة "اعتماد" تتسم بنطاق أوسع وتكامل مالي وإجرائي أكبر، حيث لا تقتصر على إدارة المنافسات فحسب، بل تمتد لإدارة دورة حياة الميزانية والاعتمادات المالية بالكامل، مما يمنحها ميزة في الرقابة المالية السابقة واللاحقة مقارنة بمنصة "الشراء الموحد" التي تركز بشكل أكبر على توحيد عملية الشراء نفسها.

5- تحديات الامتثال والتحول الرقمي:

رغم النجاح، لا تزال هناك تحديات مرتبطة بضمان الامتثال القانوني الكامل لجميع الجهات الحكومية، وضرورة تدريب الكوادر البشرية على التعامل مع البيئة الرقمية الجديدة، وضمان الأمن السيبراني للبيانات الحساسة.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج والتحديات المذكورة، تُقدم الدراسة التوصيات القانونية والإجرائية التالية:

1- تعزيز التكامل والربط (خاصة لمنصة الشراء الموحد):

• توسيع نطاق منصة الشراء الموحد (مصر) لربطها بشكل أكثر شمولاً بالمنظومة المالية والميزانية العامة للدولة، على غرار تجربة "اعتماد"، لضمان رقابة مالية متكاملة وتجنب أي تجاوزات أو التزامات خارج الميزانية.

2- ضمان الأمن القانوني والسيبراني:

• ضرورة المراجعة والتحديث المستمر للتشريعات المنظمة للمزايدات لضمان مواكبتها للتطورات التقنية (مثل الحجية القانونية للعقود والإجراءات الإلكترونية).

أثر التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والنزاهة في المزايدات الحكومية: دراسة حالة لنظامي "منصة الشراء الموحد" في مصر و"اعتماد" في السعودية

• الاستثمار في تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات، وهو أمر حيوي للحفاظ على سرية العروض وضمان نزاهة العملية.

3- تطبيق آليات الرقابة الذكية: (Smart Audit)

• تطوير آليات تلقائية للتدقيق والمراجعة الداخلية ضمن المنصات (ك "اعتماد" و"الشراء الموحد")
تكتشف تلقائياً أنماط المخاطر أو مؤشرات الفساد المحتملة (مثل تحليل الأسعار غير المنطقية أو تكرار الترسية على نفس المورد).

4- الإفصاح عن معايير التقييم:

• زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق ب نتائج التقييم التفصيلي للعروض (وليس فقط اسم الفائز). يجب الإفصاح عن المنهجية والمعايير التي أدت إلى الترسية على العرض الفائز، مع مراعاة سرية المعلومات التنافسية.

5- بناء القدرات الرقمية:

• الاستثمار في التدريب المتخصص لموظفي الإدارة الحكومية والموردين على حد سواء، لضمان الاستخدام الأمثل للمنصات الإلكترونية وتحقيق الامتثال القانوني والإجرائي الكامل.